

# تراكم أزمات شركة الكهرباء التونسية ينذر بصيف ساخن

## مسكنات حكومية مؤقتة لا تحل المشاكل المزمنة للشركة الغارقة في الديون



اعتبر خبراء أن أزمة وباء كورونا زادت من تراكم أزمات شركة الكهرباء التونسية، التي تعاني من مشاكل لا حصر لها، بلغت حد اقتربها من شبح الإفلاس، وقالوا إن حزمة الحلول الحكومية العاجلة التي تم إقرارها هذا الأسبوع لا تحل المشكلة، إنما تنذر بصيف ساخن أكثر مما هو متوقع.

رياض بوعزة  
صحافي تونسي

الإصلاح، وخاصة أنها ليست المرة الأولى التي تعلن فيها عن خطط من هذا النوع لتحفيز نشاط الشركات الحكومية. وأكد الخبير الاقتصادي أنيس القاسمي في تصريحات خاصة لـ"العرب" إن "إعادة هيكلة الشركة أصبحت اليوم ضرورة أكثر من أي وقت، خاصة مع تداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد".

وأوضح أن الحكومة عليها مساعدة الشركة بشكل جدي من أجل اعتماد ضوابط جديدة لإعادة جدولة مستحقات سداد لدى المستهلكين ولاسيما الشركات التي تخلفت عن السداد. ويعتقد القاسمي أن الحكومة مطالبة باستغلال أزمة الوباء لتحويلها إلى فرص حقيقية تساعد بها الشركة وتخفيف وقع الخسائر الهائلة لاسيما وأنها مقبلة على "صيف ساخن" قد يجلب تحركاتها ويزيد من تدني خدماتها. ولطالما أعلنت الشركة مرارا أنها ستقوم بتغيير جذري في نمط نشاطها حتى تخرج من ورطة الديون، بيد أنها لم تفعل شيئا إلى اليوم وكل محاولاتها باءت بالفشل.

وعلق الرئيس المدير العام للشركة، محمد عمّار، عقب قرارات الحكومة بالقول إن "الشركة على أتم الاستعداد لتأمين موسم ذروة الاستهلاك الصيفي وتقديم الخدمات الضرورية للاقتصاد الوطني"، داعيا المواطنين إلى ترشيد الاستهلاك والتحكم في الطاقة. وقال الخبير الطبي البوكر، وهو موظف متقاعد من الشركة لـ"العرب" إن "السياسة الحالية في إدارة الأزمة بها خلل، لأنه يفترض أن تقوم الشركة بإعلان خصومات أو تقسيط قيمة الفواتير لدى المستهلكين لاسترجاع جزء من الأموال". وأوضح أن هذا الأمر معمول به، وهو أفضل من لا شيء، كما أنه يساعد الشركة على تخفيف أعبائها المالية وعدم الاكتفاء بالاعتماد على دعم الدولة السنوي. ويشكو كثيرون من سوء الخدمات، وقال بعض المواطنين لـ"العرب" إنهم

تونس - منحت الحكومة التونسية جزمة حلول مؤقتة لإنقاذ شركة الكهرباء والغاز (ستاغ) من ورطتها المالية، التي ما فتئت تتوسع خاصة مع تأجيل سداد المستهلكين مقابل خدمات هذا الكيان الحكومي ضمن إجراءات احترازية اتخذت في مارس لمواجهة الوباء. وأقرت الحكومة هذا الأسبوع دعما ماليا للشركة، لم تكشف عنه بالتفصيل، حتى تساعد على تغطية المصاريف العاجلة في ذروة الطلب على استهلاك الكهرباء خلال فصل الصيف. وقالت رئاسة الحكومة في بيان نشرته على حسابها في فيسبوك إن "رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ أمر بالإسراع في معالجة المشاكل الهيكلية للمؤسسة بما يضمن استدامتها الاقتصادية وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية المزمعة".

700

مليون دولار إجمالي قيمة الفواتير التي لم يسدها المستهلكون نصفها من القطاع العام

وأكد الفخفاخ على ضرورة اتخاذ كافة التدابير الضرورية لمواجهة ذروة الطلب خلال موسم الصيف والاستجابة لحاجات المواطنين، فضلا عن تكثيف الحملات التحسيسية حول التحكم في استهلاك الطاقة.

وتلقى التحديات الكبيرة التي تواجه الشركة بظلال قاتمة على هذا الكيان المملوك للدولة، الذي يبحث منذ تسع سنوات عن بوصلة تعدل مساره وتنفذ من الشركات المزمعة المتراكمة. ويشكو خبراء في فرص نجاح محاولات الحكومة المتعلقة بإقناع الشركة نتيجة الارتباك في تنفيذ برنامج

### استدامة الإمدادات على المحك

تتعلق بمؤسسات وشركات القطاع العام، وطالبت الشركة مرارا بصرف أقساط الدعم وتفعيل جميع القرارات الملزمة لكافة المنشآت الحكومية والإدارات من أجل سداد ديونها، ولكن الحكومة تقاعست عن توفير مخصصات العاملين الماضيين، لكن في ظل الظروف التي تعيشها الدولة لم تحصل على تلك الأموال.

وكانت الـ"ستاغ" قد أشارت سابقا إلى أنها اتخذت إجراءات عملية لضمان التحول إلى الشبكة الذكية خاصة وأن المجال الرقمي يحتل مكانة هامة في قطاع الطاقة.

وحصلت الشركة العام الماضي على قرض بقيمة 120 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية من أجل تنفيذ مشروع شبكة الكهرباء الذكية.

الشركة الإلكترونية إلى أن العجز في تغطية تكاليف توفير الكهرباء بلغ منذ بداية العام نحو 24 في المئة، بينما بلغ قرابة 41 في المئة بالنسبة إلى الغاز.



محمد عمّار  
الشركة مستعدة لتغطية طلب موسم ذروة الاستهلاك

وكان وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقوي منجي مزروق قد قال خلال جلسة البرلمان منتصف الشهر الماضي إن قيمة الفواتير، التي لم يتم استردادها من قبل الأفراد والشركات حتى الآن، بلغت نحو مليار دينار (700 مليون دولار)، نصفها

الزيادة في سعر الغاز الطبيعي حينها 12 في المئة. وحتى شركات القطاع العام والخاص، التي تعتبر الأكثر استهلاكاً للكهرباء قياسا بالأفراد تنذر من ارتفاع الأسعار، وهي تواجه مشكلة في سداد مستحقات شركة الكهرباء، بينما لا تجد المؤسسات الحكومية مشكلة نظرا للأموال المرصودة لها في الميزانية السنوية للدولة.

ورغم المحاولات المضنية من الشركة الغارقة في الديون لتوفير خدماتها، فإنها اصطدمت بجاذب تراجع عوائدها وحتى الميزانية المخصصة من قبل الحكومة لم تعد تكفي للمصاريف التشغيلية وأجور الموظفين والعامل. وتشير البيانات المنشورة على موقع

يعانون من اعباء ارتفاع أسعار الكهرباء، والتي بدأت تظهر خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في ظل غليان أسعار المواد الاستهلاكية. ونفت الشركة قيامها برفع رسوم الاستهلاك خاصة بعد أن تصاعد الجدل بين المواطنين حول انتفاخ الفواتير خلال فترة الحجر الصحي الشامل. وتعود آخر زيادة في رسوم استهلاك الكهرباء والغاز إلى العام 2017، حيث عدلت حكومة يوسف الشاهد حينها الأسعار لتوفير عائدات بقيمة 175 مليون دينار (62 مليون دولار).

وقبل ذلك بثلاث سنوات قامت الشركة باخذاء خطوة زيادة الأسعار بنسبة عشرة في المئة في فاتورة استهلاك الكهرباء، في حين بلغ معدل

## جدل سوداني حول الانضمام لمنصة دولية للمدفوعات الرقمية

"إعادة السودان إلى أن يكون سلة غذاء العالم، وهذا الطريق طويل ولكن عندما نبدأ بالطريق الصحيح سوف تظهر النتائج على التوالي".

وكان رئيس الخدمات المصرفية الإلكترونية بالبنك المركزي عمر عمري قد قال في مارس الماضي لوكالة رويترز، إن بضعة مصارف محلية تستعد لإطلاق أنظمة فيزا للمدفوعات بينما تسعى البلاد إلى تطوير قطاعها المالي في أعقاب عقود من العزلة.



محمد الناير  
التحول للمدفوعات الرقمية يوسع حجم الشمول المالي

واعتبرت الأوساط المالية أن هذا الأمر تحول كبير لبلد عانى لسنوات طويلة من ويلات العقوبات الأميركية التي قوضت النمو الاقتصادي وأدت في نهاية المطاف إلى تفجر الاحتجاجات على نظام الرئيس الأسبق عمر البشير وتحرك الجيش للإطاحة به.

وأكد عمري أن السلطات النقدية أبرمت اتفاقا مع شركة فيزا الأميركية للخدمات المالية سيخضع لتسع مؤسسات مالية محلية استخدام نظام فيزا لتسوية المدفوعات. وتعتبر فيزا أكبر شبكة في العالم للمدفوعات الإلكترونية وإدارة المدفوعات بين المؤسسات المالية والتجار والمستهلكين والشركات والكيانات الحكومية.

الوصول إلى الفئات والحالات الإنسانية. وبدأ السودان في ميكنة كل الموارد، بحيث أصبحت الفاتورة الضريبية تصدر إلكترونيا، وكلها كانت خطوات سابقة، لكن لم ترض فيها الدولة بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة.

وخلال السنوات العشر الأخيرة كان السودان من أفضل 10 دول في المنطقة في قطاع الاتصالات، لكن يبدو أن عدم تطوير الوجود النقدي الأجنبي والحظر الاقتصادي الأميركي ساهما في تراجع مستوى الخدمة في البرامج وتقنية المعلومات وعدم انتشارها في معظم المناطق.

وأشار الخبير السوداني إلى أن هناك عددا من التحفظات كان يجب دراستها وتوضيح في الاعتبار أن السودان بدأ في خطوات الحكومة الإلكترونية. وهناك الكثير من العوامل يجب وضعها في الحسبان لكي تنجح التجربة، منها تحسين شبكة الاتصالات والإنترنت لكي تصل للمستهلك بصورة جيدة وبارقام وأسعار معقولة. ويرى عبدالعظيم عبدالملطوب عضو تجمع الكفاءات السودانية في الخارج أن الحكومة الانتقالية بدأت تضع أقدامها على الطريق الصحيح، وانخفاض سعر الدولار أمام الجنيه وزيادة الرواتب بتلك النسبة الكبيرة، هي مؤثر على البدايات.

لكنه أشار في تصريحه لسبوتنيك إلى أن الوضع الراهن يتطلب من الحكومة دعم وسائل الإنتاج والسلع الغذائية لأن الإنتاج هو الذي يؤدي إلى

الخرطوم - أثار إعلان وزارة المالية السودانية انضمام البلاد لمنصة دولية للمدفوعات الرقمية الجدل بين الأوساط المالية حول مدى استفادة الخرطوم من هذه الآلية.

واعتبر الخبير الاقتصادي محمد الناير أن إعلان السودان انضمامه إلى تحالف "أفضل من النقد" التابع للأمم المتحدة، هو خطوة "ممتازة ولكن هناك بعض المحاذير يجب وضعها في الحسبان". وتحالف الأمم المتحدة للمدفوعات الرقمية، ومقره في نيويورك، يضم 75 دولة ومؤسسة تتلزم بتسريع الانتقال من استخدام النقد إلى الدفع الرقمي.

ونسبت وكالة سبوتنيك الروسية للأنباء للناير قوله إن "انضمام السودان في هذا الوقت المبكر إيجابي ولكن عدم انضمام باقي الدول قد يكون سبب مخاوف أو رؤى معينة حول هذا الموضوع في المرحلة القادمة". وأوضح أن عملية التحول من النقد المطبوع إلى المدفوعات الرقمية تساعد كثيرا في اتساع حجم الشمول المالي، خاصة في الدول التي تعاني من قلة الشمول المالي مثل السودان. وتشير التقديرات إلى أن الشمول المالي في السودان، الغارق في أزمات سياسية واقتصادية ومالية لا حصر لها، يبلغ 5 إلى 6 في المئة فقط من الشعب وهم فقط من لديهم حسابات مصرفية غير رقمية.

ولذلك يرى الناير أن انضمام السودان قد يحقق الكثير من الإيجابيات ويساهم في مساعدة الحكومة على

## الطيران البريطاني يخوض معركة فاصلة ضد قيود الحكومة

وكانت بريتيش إيرويج والشركات الأخرى منخفضة التكلفة قد اعترضت إطلاق تحرك قانوني مشترك فوري ضد القرار لكنها أراجت ذلك وسط تقارير عن نية الحكومة تطبيق ما يسمى بـ"جسور جوية" إلى دول معينة.

لكن في بيانها الجمعة قالت الشركات إنها "لم تر بعد أي دليل حول كيفية وموعد تطبيق الجسور الجوية المقترحة بين المملكة المتحدة ودول أخرى". وأشارت إلى أنها تريد من الحكومة إعادة تطبيق تدابير فرضت في الـ10 من مارس الماضي، وشملت حجرا صحيا على ركاب من دول "عالية المخاطر" فقط. وأوضح أن هذا الحل سيكون عمليا وأكثر فاعلية وسيتمكن الموظفين الحكوميين من التركيز على مسائل أخرى أكثر أهمية ناجمة عن الوباء، ويجعل المملكة المتحدة متماسكة مع غالبية أوروبا التي تفتح حدودها منتصف يونيو الجاري.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة ريان إير مايكل أوليري إن "الآلاف الأوروبيين الذين كانوا يسافرون عادة إلى المملكة المتحدة في يوليو وأغسطس خلال موسم الذروة لن يأتوا لأنهم خائفون من هذا الحجر الصحي". وحذر مدير مطار هيثرو جون هولاند -كاي في مدونة صوتية لمركز الأعمال "سيستي إي.إم." من أن 25 ألفا من موظفي المطار، أي ما يعادل ثلث العاملين، مهددون بالتسريح. وطال الاعتراض نواب الأغلبية المحافظة الذين يخشون من أن تعرقل الحكومة الاقتصاد المتضرر أصلا من الأزمة الصحية.

النظر في مراجعتهم القضائية "في أقرب وقت". ومن بين الأسباب التي دفعتهم لإطلاق الدعوى القضائية أنه لم تجر أي مشاورات معهم ولم يتم تقديم أي دليل علمي على ذلك الإجراء الصارم. ويتعين على البريطانيين والزوار القادمين من الخارج تطبيق قواعد العزل الذاتي لمدة 14 يوما، تحت طائلة دفع غرامة بقيمة ألف جنيه إسترليني أو المحاكمة.

لكن المنتقدين يتساءلون عن الأسباب التي تجعل بريطانيا، الأكثر تضررا من الوباء في أوروبا وتخرج تدريجا من إجراءات العزل، تلحق المزيد من الضرر بالفنادق وخطوط الطيران بخفضها ونيرة السفر من دول سجلت حالات إصابة أقل بالفايروس.

لندن - اتخذت ثلاث شركات طيران بريطانية كبرى الجمعة إجراءات قانونية ضد قرار الحكومة البريطانية المثير للجدل بشأن ضرورة أن يفرض جميع ركاب الرحلات الدولية الذين يصلون إلى البلاد عزلا ذاتيا على أنفسهم لمدة أسبوعين في إطار جهود التصدي للوباء.

ويعد هذا الإجراء أحدث خطوة في معركة قطاع الطيران ضد الحكومة بعد أن فرضت السلطات قرارها المثير للجدل في قطاع السياحة برمنه بداية من الإثنين الماضي.

وقالت الشركات إن الإجراء "ستكون له تداعيات مدمرة على السياحة البريطانية والاقتصاد الأوسع، وسيقتضي على آلاف الوظائف". وأضافوا بأنهم يطلبون أن يتم



بانتظار تسوية مرضية